دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: مشاهد من التطور العمراني في المراكز التراثية لمدينة بغداد خلال القرن المنصرم

المصدر: المستقبل العربى

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية

المؤلف الرئيسي: الحيدري، علي

المجلد/العدد: مج 31, ع 358

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 2008

الشهر: ديسمبر

الصفحات: 91 - 116

رقم MD: 212662

نوع المحتوى: بحوث ومقالات

قواعد المعلومات: EcoLink

مواضيع: وصف المنزل العراقي التراثي، التراث العربي الإسلامي، الآثار التاريخية، المراكز التراثية، العراق - بغداد ، التطور العمراني

رابط: http://search.mandumah.com/Record/212662

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مشاهد من التطور العمراني في المراكز التراثية لمدينة بغداد خلال القرن المنصرم

علي الحيدري(*)

باحث عراقي - دكتوراه هندسة في التصميم الحضري.

أولاً: آثار ملهمة

قبل ما يزيد على ٥٠٠٠ سنة نشأت وتطورت في بلاد وادي الرافدين بنى حضرية واجتماعية متقدمة على نحو لافت للنظر، وكانت حضارتها المنطلق الذي انطلقت منه البشرية لتطوير الكثير من المكتسبات التقنية والعلمية والثقافية، وأُولى العلاقات الاجتماعية والمدنيّة، وهنا بدأ الانتقال من الصيد إلى الزراعة. وكانت بلاد وادي الرافدين، المنبسط الزراعي الواسع الذي يُروى من نهري دجلة والفرات، مركز هذه المدنيّة التي امتدت آلاف السنين. كما نشأت هنا أُولى المعابد والزقورات والمراكز الحضرية، وتطور فيها الإحساس بالمواطَنة. وزقورات وادي الرافدين كانت قِبلة أنظار الناس أينما كانوا، ومنها استلهم المصريون أهرامهم وهياكلهم الأولى. وكانت زقورة بابل، المعروفة باسم «برج بابل»، الحصيلة النهائية لذلك الضرب من العمران: نقطة إشعاع للعلوم الإنسانية وتساؤلاتها وبحثها، وسط مدينة أمست أعجوبة الدنيا. وهنا تمّ التعامل بالمعادن واكتُشفت الكتابة وتطورت وأثرت في الاقتصاد والأفكار والثقافات وتقدم البشرية، وهنا تكوّنت أُولى الممالك والإمبراطوريات الكبيرة، قبل الحضارتين اليونانية والرومانية بزمن بعيد.

أضف إلى هذا، أن حضارة بلاد وادي الرافدين كانت أحد المصادر الرئيسية التي نشأت عنها حضارة المدن أيضاً. حيث ضمّت بلاد النهرين الكبيرين دجلة والفرات، بعد الألف الخامس قبل الميلاد مباشرة، أعداداً كبيرة من المدن المركزية ذات المعابد الكبيرة، ومنها: أور ونمرود ونينوى وأكد وآشور وبابل، ومدن عديدة أخرى، الأمر الذي يقودنا إلى تأمل الإنجازات الاجتماعية والثقافية والعلمية والعمرانية وغيرها التي تحققت في ذلك الزمان. ولا تفوتنا

(*) شارك في تأليف: **التصميم الحضري: الهيكل والدراسات الميدانية** (٢٠٠٢). البريد الإلكتروني: Ali@Al-Haidary.de.

الإشارة إلى «باب عشتار» التي لا تزال آثارها القيّمة الجميلة والمزخرفة شاخصة في المتحف التاريخي بمدينة برلين ـ ألمانيا الاتحادية. وما يتعلق بالأفكار التخطيطية التي تحققت في كل مدينة، فإنه يتعذر على المتأمل الوصول إلى الصورة المتكاملة لها، بل يتطلب التحقيق أولاً عن التنمية الإقليمية والأبعاد التخطيطية خارج حدود كلّ من هذه المدن التي اشتهرت في التأريخ القديم، حيث يوجد على امتداد نهري دجلة والفرات تجمّع واسع من المدن الكبيرة المرتبطة بعضها ببعض، التي يصعب التعرف على الحدود الطبيعية أو التخطيطية الفاصلة بينها. كما يصعب الفرز والتمييز بين حدود كلّ من هذه السلالات المدنية الكثيفة المتعاقبة على مدى التاريخ. وبمرور الزمن تحوّل معظم أو العديد من هذه المدن القديمة إلى تلال رملية واندرست في امتداد الصحراء. كما أن معظم هذه المرتفعات لا تزال منطوية على مضامينها بمنأى عن أيادي الآثاريين وأدواتهم. لذلك أمام الآثاريين والباحثين الكثير لسبر غور هذه المرتفعات الكثيرة المتماهية مع رمال الصحراء، ولا بد أنها ستكشف لدى تنقيبها ودراستها، عن آثار وبيانات مثيرة أخرى غير معروفة وجديرة بالاهتمام، خاصة ما يتعلق منها بمؤشرات التجمع السكاني وبأسلوب السكن والحياة المعيشية في ذلك الزمان. وفي الوقت الحاضر، لا يمكن الحديث عن مثل هذه المستوطنات المتجمعة سوى أنها تمثل تجمعاً حضرياً كبيراً.

وعندما نضع مدينة بابل، القوة الفاعلة في الفن والمعمار، في سياقها الزمني، ونستوضح نشوء المدن الكبرى الأخرى قبلها وبعدها، نجد أنها لم تكن الحاضرة الكبرى الأولى في العالم وحسب، بل كانت الأم الفعلية لكلّ المدن العظيمة التي أعقبتها في التاريخ. إن مدناً مثل لندن، وموسكو، ونيويورك، وباريس وغيرها في تعدديتها، وفي اندفاعها كمدن موزعة للمعرفة والثقافة والتمدن والحضارة الإنسانية، إنما هي في الواقع سليلات مدن بلاد وادي الرافدين، وبصورة خاصة مدينة بابل نبوخذنصّر. والشكل الرقم (١) يوضح إعادة تصميم باب عشتار، وشارع الموكب بمدينة بابل في عهد الملك نبوخذنصر الثاني، ٦٠٥ ـ ٥٦٢ ق.م.، والشكل الرقم (٢) صورة توضح زقورة بابل والبيوت ذات الأفنية الداخلية المحيطة بها.

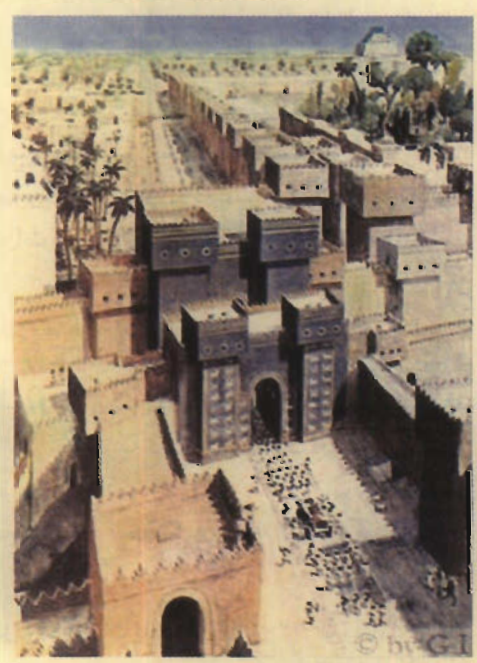

الرقم (١)

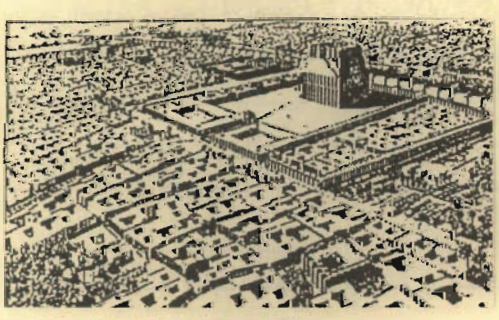

الرقم (٢)

ثانياً: أطلال عاصمة الدولة القسّيّة

وكانت بغداد مستوطنة حاضرة تلك السلالات المدنية التي حكمت في البلاد منذ القرون العديدة. ونستشهد بزقورة وأطلال عاصمة الدولة القسّيّة من القرن الخامس عشر قبل الميلاد، التي لا تزال آثارها قائمة في ضاحية عقرقوف شمال مدينة بغداد (الشكل الرقم ٣). وقد قامت دولة القَسّيّين على أنقاض الدولة البابلية الأولى وحكمت البلاد في الفترة ١٧٣٠ ـ ١١٥٥ ق.م. ثم برزت مدينة بغداد، كما بين عشية وضحاها، من ذلك السهل الرسوبي نفسه الذي أنبت بابل، وبعث الحياة من جديد في الجذور البابلية.

الرقم (٣)

والمهم بالنسبة إلى التاريخ العربي ـ الإسلامي، أن بغداد العباسيين، كانت الوارثة الحقيقية لمدينة بابل التي هي الأم الرائعة لكلّ المدن العظيمة. وكانت بغداد، التي سمّيت عند تشييد المدينة المدوّرة في جانبها الغربي مدينة السلام، والتي شيّدها الخليفة العباسي المنصور في عام ٧٦٢ م.، حصناً جباراً فيه جميع مرافق المقاومة عند الحصار وأسباب العيش والمصابرة. وكان من نتائج اتخاذ الخليفة المنصور هذه المدينة عاصمة للدولة العباسية أن توافد إليها الناس على اختلاف طبقاتهم وابتنوا الدور والقصور والأسواق والحمامات والخانات، وأنشأوا المساجد والمرافق العامة الأخرى، وبذلك اتسعت المدينة في جانبيها الشرقي والغربي، وامتد العمران شمالاً وجنوباً على امتداد طرفي نهر دجلة. وبلغت المدينة ذروة الازدهار والتقدم في عهد الخليفة هارون الرشيد، ٧٨٦ ـ ٨٠٩ م.، وتقدمت على كافة المدن القائمة حينذاك، وتطورت لتصبح أهم مركز اجتماعي وعلمي وثقافي في ذلك الزمن. وكانت بغداد في الوقت نفسه المركز الديني للعالم الإسلامي، لكثرة علمائها وأعلامها وفقهائها ومساجدها، وفيها مراقد العديد من الأئمة ورجال الدين الكرام، وهي مَشاهد ومزارات للسياح الذين يتوافدون من مختلف أقطار المعمورة وعلى مدى أيام السنة. ولموقعها على الطرق التجارية القديمة كادت أن تصبح أهم مركز تجاري في آسيا الوسطى. وتقدر نفوس مدينة بغداد في القرنين الثاني عشر والثالث عشر بأكثر من مليوني نسمة، كما ورد في بعض المصادر. وفي القرون اللاحقة انخفضت هذه الكثافة السكانية نتيجة الأوبئة والحرائق والفيضانات، ثم هجوم المغول والمعارك التي دارت بين الفرس والعثمانيين والإنكليز للسيطرة على الحكم. لذا، عاشت البلاد ولا تزال حتى وقتنا الحاضر، حالة من التاريخ المتغير بالنهوض والانحدار والتدمير لم يشهده بلد آخر في التاريخ أبداً.

ومدينة بغداد، لها أن تفتخر اليوم بوجود الآثار العمرانية القيّمة والأحياء السكنية ببيوتها التقليدية والعديد من المباني التراثية من فترة الدولة العباسية، ومنها القصر العباسي، وكذلك

المدرسة المستنصرية التي تعدّ من أقدم مدارس أو جامعات العالم (تأسست عام ١٢٢٧ م.) حيث تدل سعتها وفخامة بنيانها وكثرة مرافقها وجمال ريازتها ونقوش أواوينها على كمالها وجلالها (الشكل الرقم (٤)).

ثالثاً: المنزل السومري والأحياء السومرية

ويشكّل المنزل السومري أحد عناصر حضارة المدن في بلاد وادي الرافدين، وهو يتميز بانغلاقه خارجياً وانفتاحه نحو السماء داخلياً، وذلك من خلال الفناء الذي يتوسطه. وعبر آلاف السنين، مرّت فكرة المخطط لهذا المنزل بتاريخ حافل ومتواصل، تناقلته باستمرار الأقوام التي استوطنت في هذه البلاد، امتد من فترة العبيد ومن بعدهم الحضارة السومرية وحتى حضارة الإسلام، وما أفرزته هذه الحضارات من معايير سكنية وأنماط تخطيطية، والتأثير المتبادل القائم بين الخصائص المكانية والمعمارية من ناحية وأنماط الحياة الاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى، التي تحكّمت في تصميم المدن. ويتكيّف المنزل السومري بنحو عظيم جداً مع الشروط المناخية وتقنيات البناء المحلية. وقد توصل الباحث والمحقق بيتر ميغلوس (Peter Miglus)، إلى إعادة تشكيل البيت السكني من الفترة الزمنية ١٨٠٠ ق.م. والموضح في الشكل الرقم (٥)، وهو المخطط والنسيج الذي لا يزال إلى يومنا الحاضر شاخصاً في الأحياء السكنية القديمة. وكشفت التنقيبات التراثية التي جرت في أحد الأحياء السكنية من مدينة أور عن آثار لبيوت متجاورة ومترابطة ويتوسط كل بيت فناء داخلي مكشوف. وهكذا نمت وترعرعت، على مدى القرون العديدة المنصرمة، الأحياء السكنية التي تحولت إلى تنظيمات عضوية حافظت على ترابط حيوي، يرتبط، بشدة، بتقاليد ومفاهيم والتزامات دينية وملكيات خاصة شخصية تتقيد بكل تمعّن بعدم الإخلال بالنظام الاجتماعي الساري. وينطبق في هذا المجال رأي الباحث بيتر بودوي (Peter Boudieu) الذي مفاده: «أن الأنماط السكنية ما هي إلّا انعكاسات تجسّد القوانين الداخلية الأساسية لمدنيّة تلك الأمة».

الرقم (٤)

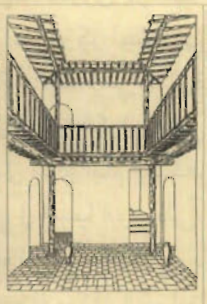

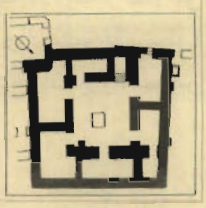

الرقم (٥)

وكانت الأحياء السكنية تلتقي في قلب المدينة القديمة، الذي يحتل فيه الجامع الكبير والأسواق الشعبية (البازارات) المركز: وهي معالم مدينية، لم تشهد، خلال قرون طويلة من الزمن، تطورات عمرانية أساسية، حيث إن النسيج التقليدي والتقاليد كانت لها الأسبقية قبل

التجديد. والعلامة المميزة لهذا التنظيم العمراني هي الأزقة الضيقة والمتشابكة وغير المنتظمة، وهو مخطط يوضح النشأة التخطيطية لنموذج من الأحياء السكنية التقليدية التي تشكّل تراكيب شبيهة ببيوت النحل، وغالباً ما تظلل الأزقة بنوافذ خشبية مزخرفة بارزة فوق **الزقاق**، تدعى «الشناشيل». وبذلك يتكون الحي من مجموعة خلايا سكنية متجاورة ومتداخلة بعضها ببعض، دون التعرف بوضوح على أجزائها العمرانية.

رابعاً: البيت السكني في بغداد

إن مصادر مختلفة، مثل المسعودي (القرن العاشر ميلادي) وكذلك رسومات الواسطي في مقامات الحريري، من القرن الثالث عشر وغيرهما، كتبت ووصفت البيت السكني في مدينة بغداد، وفي مدن عراقية أخرى، بأنه يتكوّن من طابقين وسرداب تحت الأرض يحتوي على منافذ تمتد إلى السطح لتوفير التهوية، وفيه فناء داخلي مفتوح نحو السماء، وتحيط به في الطابق العلوي أروقة بواجهات مقوّسة معمولة من الخشب كالنموذج الحيري، وتبرز نحو الزقاق شرفات مغلفة بالخشب المزين. ولا يزال هذا الطراز العمراني يحتل بعض المواقع من المراكز القديمة من المدينة، وهو المكان الذي بقي، إلى منتصف القرن الماضي، يحتفظ بتراكيب سائدة حيّة من البيوت التقليدية، التي توفر إمكانية استنتاج أنماط وأشكال العيش التي كانت تسود في الأزمنة القديمة.

في عام ١٩١٠ قدّم الباحث أوسكار رويتر (Osckar Reuter) ضمن أطروحته لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة دريزدن الهندسية ـ ألمانيا، دراسة حول بيت السكن في مدينة بغداد ومدن عراقية أخرى. وقد تضمّنت الدراسة المسح الميداني للتفاصيل المعمارية والعمرانية لعدد كبير من البيوت التقليدية القديمة. والمثال في الشكل الرقم (٦) يوضح مقطعاً لواجهة الفناء ولكافة المرافق الأخرى في الطوابق المتعددة بتفاصيلها الفنية الخلّابة لأحد البيوت السكنية القديمة في مدينة بغداد ـ الكاظمية، التي كانت زاهرة في تلك الفترة.

الفناء الداخلي، ويسمّى الحوش، ينظم مركز الخلية السكنية ويتميز بخصائص إنشائية وتخطيطية ومعمارية مختلفة، تتمثل في توزيع المسقفات السكنية حوله، وتطل عليه واجهات ذات مقرنصات وبواكٍ مزخرفة وأغصان الأشجار المرتفعة التي تبعث الظلال والبيئة المناخية والسكنية المناسبة. وتدور في هذه الباحة الداخلية الحياة الفعلية لكافة أفراد العائلة حتى أوقات متأخرة من النهار وعلى مدى أيام السنة. ويشكل الطابق العلوي المشيّد معظمه من الخشب، الفضاء السكني الرئيسي للعائلة

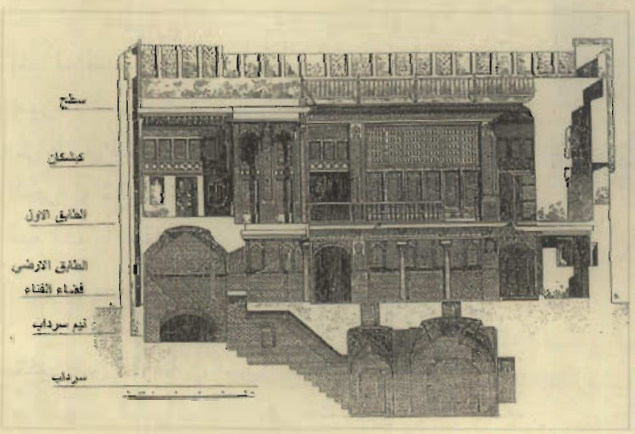

الرقم (٦)

خلال الأيام الباردة من السنة، أي من كانون الأول/ديسمبر إلى آذار/مارس، خاصة عندما تصل معدلات درجات الحرارة في الليل إلى ما دون الصفر. وحسب مساحة الفناء أقيم في وسط الساحة حوض صغير، وأحياناً مع نافورة، وفي حالات كثيرة ساهمت أيضاً الحديقة الصغيرة، البقجة، بأشجارها المثمرة، في أن تحقق محيطاً سكنياً يدور حول محوره المركزي الخاص، ويحمل بين جنباته كافة المقومات الجمالية الخلّابة. الأمثلة المبينة في الأشكال الأرقام (٧ ـ ٩) توضح أمثلة للفناء الداخلي لبعض البيوت التقليدية التي نأمل أنها لا تزال باقية ومحافظة على تفاصيلها الفنية الجميلة والمبدعة. وتجدر الإشارة إلى أن الطابق العلوي شُيّد معظمه باستخدام المواد الخفيفة، كالخشب وحصير القصب، وما شابه ذلك، بهدف التغلب على مشكلات الثقل في الكتل البنائية.

الرقم (٧)

الرقم (٨)

وتشير المشاهد إلى أن معمار البيت التقليدي اهتم كذلك بالواجهة الخارجية المطلّة على الزقاق. وكان الميل إلى التناسق، الذي يظهر في تخطيط وتنظيم واجهات الفناء الداخلي، يجد توجهاً لتطبيقه أيضاً في تنظيم واجهة الزقاق أينما أمكن تحقيق ذلك. لذلك شيّدت في الأزقة أشكال مختلفة خلابة مميزة بشناشيل متجاورة، ومنها المتدرجة، تمتد على طرفي الزقاق، أو يقع بعضها فوق البعض الآخر، أو تقترب من جارتها المقابلة، أو تلك التي تقيم أحياناً سقفاً كاملاً يمتد فوق الزقاق.

الرقم (٩)

الشكلان الرقمان (١٠ و١١) يوضحان مثلين من الأزقة في أحياء سكنية مختلفة ذات الواجهات التي تبرز منها الشبابيك المشبكة، الشناشيل، والمزيّنة بزخارف خشبية متنوعة.

الرقم (١٠)

الرقم (١١)

إن تراكيب الواجهات الداخلية والخارجية هي بطبيعة الحال وليدة المخطط الأساسي للمبنى، وأشكالها الفنية الخلّابة تؤكد أن ثقل الجهد المعماري انصب فيها. ووفق الأعراف الدينية، يمكن للمسلم أن يؤدي الطقوس الدينية كاملةً في مسكنه، أي يمكن أن يكون المسكن في الوقت نفسه مكاناً للعبادة، لذلك نقلت إليه في الغالب بعض الأشكال من تراكيب واجهات عمارة المساجد. ويهتم السكان قبل الانتقال إلى البيت، بتعيين اتجاه القِبلة، اتجاه الكعبة المكرمة، وتجنب الأشكال والتراكيب التي تتعارض مع العرف والتقاليد الدينية والاجتماعية. فالواجهة الداخلية، «الباحة الداخلية» غالباً ما تظهر بتنظيم متناسق، وهي واجهات الأروقة وشبابيك الأراسي والكبشكانات المزيّنة بالزخارف الزجاجية والخشبية الملوّنة وزخرفة السقوف ومواقع من الجدران بفسيفساء المرايا، وبصورة خاصة في الطابق العلوي. والشكل الرقم (١٢) يوضح مثلاً للشبابيك وجدران الغرف المزينة. وإذا تكررت تراكيب الأروقة حول الفناء، فهذه الواجهات الرائعة تقع في ظل غامق. وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن أغلب الظن، أن المقولة المعروفة: «الفن المعماري هو موسيقى للعيون» كانت سائدة أيضاً منذ ذلك الزمان.

الرقم (١٢)

خامساً: تراجع المنزل السومري في القرن العشرين

ولم يفقد هذا البيت السكني، المنزل السومري، شيئاً من أهميته إلا في القرن العشرين، حيث تسببت المعايير والمفاهيم العمرانية الحديثة التي نقلها الإنكليز إلى البلاد خلال احتلالهم لها، والتي تحكمت في التصميم الحضري وفي الهندسة المعمارية، في تراجع أهميته تراجعاً

ملموساً على مدى عقود القرن المنصرم، حيث أهملت هذه المعايير والمفاهيم الغربية معالم المدينة الموروثة والنمط السكني التقليدي بصورة حاسمة، ونتائجها اليوم شاهدة للعيان. كما أن اقتصاد النفط وارتفاع موارد البلد أحدثا، بطبيعة الحال، محفزات جديدة للتطوير العمراني والحضري. ومنذ منتصف القرن الماضي توسعت المدينة بسرعة وبدرجة عالية في النمو بمختلف مكوناته. وهذا التوسع وعدم انتظام نموّه بشكل متكافئ، الذي نتج من عمليات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والسكانية، تجاوز في حجمه ومساحته كلّ التصورات، ويبدو أنه تحدى كلّ الجهود التخطيطية التي وضعت لتنظيمه. وبلا شك، كان عدم توفر التخطيط المناسب والتصميم الحضري الشامل للمدينة والملزم تطبيقه بحزم، هو السبب في عدم إدارة امتداد التوسع العمراني بشكل منتظم ومتكافئ، لذلك تم تنفيذ توسعات عمرانية دون رقابة أو برقابة ضعيفة وغير مبرمجة.

وكانت الإدارات المختصة في مدينة بغداد، بعد الاحتلال الإنكليزي في عام ١٩١٧، قد اعتمدت في تنظيم التخطيط والتطوير العمراني قانون البناء العثماني الذي وضع في عام ١٨٩٤، ثم تعديلاته التي كان آخرها في عام ١٩٦٤. وكذلك قانون إدارة البلديات رقم ١٦٥، الذي ما زالت بنوده وتوجيهاته وضوابطه التخطيطية والعمرانية نافذة المفعول في المدينة. ووفق ضوابط هذه القوانين تم تشريع، نظام الطرق والأبنية رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٥، وتعديلاته المستمرة، التي عالجت متطلبات تنظيم النشاط العمراني خلال العقود المنصرمة.

وبدءاً من العقد السادس الماضي شهدت مدينة بغداد عملية نمو سكاني هائل، نتج من نزوح أعداد كبيرة من سكان مختلف المحافظات إليها؛ ففي عام ١٩٤٧ كان عدد سكان المدينة بحدود النصف مليون نسمة، وفي الوقت الحاضر يسكن فيها أكثر من سبعة ملايين نسمة. وبطبيعة الحال دعت الضرورة في كل عام إلى توسيع المدينة، أفقياً في الغالب، بأحياء سكنية جديدة، والعمل، بقدر الإمكان، على إمداد الخدمات الضرورية إليها. ولم تتقيد الأحياء السكنية الجديدة الممتدة حول المدينة القديمة بأية مقومات تربطها بأنماط البناء التقليدية، التي ظلت محافظة على جوهرها الأصيل منذ الفترة السومرية، واكتسبت طابع العمران المتميز في البلاد وفي معظم الأقطار المجاورة وغيرها.

التوسع العمراني، الذي امتد إلى مسافة أفقية تقارب العشرين كيلومتراً من المركز التراثي وبمختلف الاتجاهات، كان في الغالب عبارة عن بيوت سكنية منفردة تتكون من طابقين، على قطع أراض كبيرة نسبياً (٣٠٠ ـ ٦٠٠ متر مربع) أو أوسع أحياناً، التي خصصتها الإدارات المختصة لمنتسبي الوزارات المختلفة وغيرهم وبأسعار رمزية مخفضة. كذلك توجد أحياء سكنية شعبية متعددة بمنازل صغيرة متراصة، وطرق ضيقة نسبياً، وكثافة سكانية عالية. ووفق برنامج المخطط العام للإسكان، أنشئت أحياء عديدة وواسعة مخصصة للشقق السكنية في مبانٍ متعددة الطوابق. وفي إطار برامج وإجراءات التجدد الحضري، وما يتعلق منها بالأحياء السكنية التقليدية في المناطق المركزية، حدث أمران: **أولهما**، إهمال برامج التصاميم الأساسية التي وضعتها أمانة بغداد للمدينة، و**ثانيهما**، الاستعانة بخبراء ومتخصصين أجانب، ابتداء من برنامج المستشار الإنكليزي ولسون في مطلع الحكم الوطني عام ١٩٢١، ثم مكاتب استشارية

ألمانية في عام ١٩٣٦، وبعدها شركة إنكليزية في عام ١٩٥٧، وانتهاء ببرنامج التصميم الأساسي الذي وضع في عام ١٩٥٩ من قبل إحدى المؤسسات اليونانية.

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن برامج التنمية العمرانية والتصاميم الأساسية التي وضعت للمدينة، كانت جميعها ذات نزعة تشييدية تؤكد التوسع المكاني، وتقترح استعمالات جديدة للأرض: شوارع مستقيمة وعرصات متكررة بمساحات معينة حسب درجة المنطقة، المنطقة الأولى والثانية والثالثة والرابعة والمنطقة الممتازة. والهدف الأساسي منها كان معالجة احتياجات النمو السكاني المتزايد في المدينة. لذلك بقيت معظمها قاصرة عن مفاهيم التصميم الحضري، وخدماتها غير متكاملة، لأنها تصاميم معدّة على أسس ماديّة فيزيائية صرف، وبمفاهيم غريبة في الأغلب، ولم تهتم بتراث المدينة وبمضمونه المعماري والحضري، بل إنها اتّجهت فوق ذلك نحو إزالة الموروث العمراني برمّته. أما التصميم الأساسي المصادق عليه في عام ١٩٧٣، الشكل الرقم (١٣)، الذي ساهمت في إعداده مؤسسة بولونية، فقد أكد أهمية المناطق القديمة، وعيّن حدودها واعتبرها مناطق تراثية خاضعة للحفاظ. وأوصى بضرورة إجراء المسح الميداني المخصص لها، ووضع المناهج الضرورية للمتطلبات التصميمية والتنظيمية والقانونية، التي تساهم في برامج صيانة وإحياء المناطق القديمة، وتنفيذها وفق منظور «التجديد المحافظ». ومنذ أوائل الثمانينيات وضعت مسودة لأفكار تخطيطية وإنشائية ومعمارية جديدة ذات رؤية متقدمة واسعة وشاملة، بمساهمة استشارية يابانية، وطرحت لفترة زمنية طويلة قيد الدرس والتحليل، وكانت في السنوات الأخيرة من القرن الماضي في مراحل التشريع. غير أن إهمال التقيّد بمنظور التجديد المحافظ، بقي يتواصل، وأدى ذلك، بطبيعة الحال، إلى أن الكثير من المناطق القديمة أُزيلت أو تهرّأ عمرانها بدرجة كبيرة، ولم يهتم أو يتمكن المالكون من إجراء الصيانة والعناية اللازمتين، رغم أن الضرورات الحضارية في كلّ بقاع الأرض تؤكد أهمية

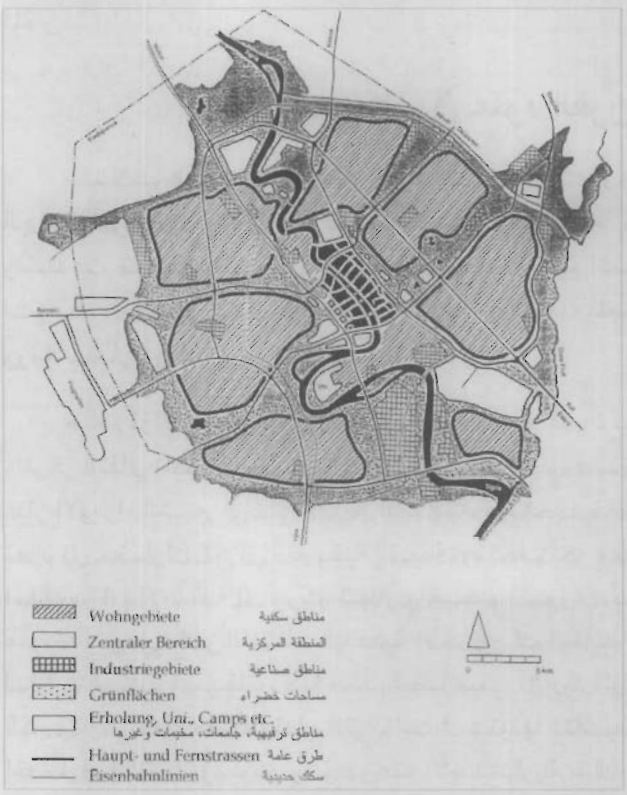

الرقم (١٣)

مواصلة الصيانة والحفاظ على التراث العمراني والمعماري والحضري. وإن المعالم التاريخية العمرانية والمعمارية، توضح إلى حد كبير، مدى ما يحمله الإرث المعماري البغدادي من خصائص وميزات ومقاييس، ذلك الإرث الخالد الذي عفّى الزمان على أكثر شواهده، ولم يبقَ منها اليوم إلّا بعض المباني التي اجتمعت فيها، على قلّتها، كلّ عناصر الجمال والإبداع؛ ففي أبنية الجوامع، وبعض العمائر التاريخية الباقية، تتجمع الشواهد الحيّة لممارسة النشاط الفني والتفوّق الحرفي للمعمار الذي استطاع أن يؤكد قدرته المثلى في البناء، كما استطاع أن يصنع للأجيال مقاييسه الجمالية التي تضمنت في جوهرها الامتثال الكلي لعوامل الزمان وحدود المكان.

سادساً: بغداد في عقود القرن الماضي

١ ـ لا بد هنا من العودة إلى العقد الخامس المنصرم، والإشارة باختصار إلى بعض البرامج التي وضعتها وزارة الإعمار، ومنها مشاريع واسعة للتنمية العمرانية في مدينة بغداد، واستدعت عدداً من المعماريين المعروفين في العالم، ومنهم المعماري فرانك لويد رايت (Frank L. Wright)، والمعماري فالتر غروبيوس (Walter Gropius) والمعماري لوكوربوزية (Lokorbosye) ورواد معماريون آخرون.

صمم فرانك لويد رايت في عام ١٩٥٧ مشاريع عديدة لبغداد، جمعها في عنوان واسع هو «المركز الثقافي المدني البغدادي»، الذي اشتمل على مبانٍ عديدة ذات وظائف متنوعة منها: مبنى «دار الأوبرا» الشهير، ومبنى «القبة السماوية»، ومتحف خاص بالقطع النحتية الضخمة التي تعود إلى حضارات العراق التاريخية القديمة، ومتحف آخر مخصص للفنون التشكيلية العراقية المعاصرة، بالإضافة إلى مركز تجاري ضخم («مول»)، يحتوي على عدد من الـ «سوبر ماركات»، وغيرها من المنشآت الخدمية الأخرى ذات الطابع الثقافي، من ضمنها نصب ضخم لهارون الرشيد وملحقاته. كما صمّم أيضاً مبنى «البريد المركزي العراقي» وآخر لمدينة بغداد الكبرى، ومجمعاً لجامعة بغداد، التي كانت في سنينها التأسيسية، ثم أسند تصميم الجامعة إلى المعماري فالتر غروبيوس ومجموعته الاستشارية «تاك» (TAC) في الموقع ذاته في منطقة الجادرية التي تقع في الجنوب الغربي من المدينة عند منعطف نهر دجلة.

واهتم فرانك لويد رايت، وهو أحد سادة عمارة الحداثة وأبرز مؤسسيها، برموز تشير إلى حضارة العراق في عهودها المختلفة. فهو من جهة يحرص على جعل مفردات تكويناته المصممة مترعة بمسمّيات مستلّة من الذاكرة الثقافية المحلية، ومن جهة أخرى ينزع إلى استلهام «فورمات» المباني القديمة، مثل «الزقورة» أو «ملوية سامراء» أو حتى «المخطط الدائري لمدينة بغداد، مدينة السلام»، متطلعاً إلى توظيف ذلك في مبانيه المتنوعة. فمشروع مباني بغداد الكبرى، على سبيل المثال، مكرّس لـ «سومر ولارسا وبابل»، كما أن استخدام كلمات مثل «جنّة عدن» و«ألف ليلة وليلة» و«علاء الدين والمصباح السحري» وغيرها من العناوين «الأسطورية» الحافلة بها تسميات تكويناته، يراد منها استحضار المعاني التي ترمز إليها.

والأمر المؤسف في كلّ هذه «الدراما» المعمارية، هو أن هذه المشاريع لم يكتب لها التنفيذ، بسبب الأحداث التي طرأت على المشهد السياسي العراقي إثر ثورة ١٩٥٨، وبالتالي خسرت مدينة بغداد وخسر العراق فرصة تاريخية نادرة لأن تجعل من أرضها موقعاً لتلك المشاريع الضخمة، وبصورة خاصة «مشروع بناية الأوبرا»، المتعددة الوظائف والاستثنائية في أهميتها المعمارية، رغم أن بغداد احتوت يومذاك مشاريع عديدة، لمعماريين عالميين، آخرين، ونُفذ على أرضها بعض من تلك التصاميم. وتعدّ ظاهرة دعوة معماريين عالميين إلى العمل في العراق، في الخمسينيات، من الظواهر المميّزة في الممارسة المعمارية العالمية، وهي تمثيل معبّر ذو دلالة لناحية من نواحي الحراك الثقافي العالي المهنية، المتعدد الأساليب، والمتنوع في موضوعاته.

٢ ـ التطور العمراني في المدينة بدأ في أوائل القرن العشرين، في العقد الثاني مع الاحتلال الإنكليزي، ثم قيام الدولة العراقية. وندرج فيما يتقدم بعض المشاهد من المشاريع العمرانية التي تم تنفيذها في المناطق التراثية لمدينة بغداد، التي توضح، أن برامج التنفيذ أهملت، مع شديد الأسف، الإرث العمراني والمعماري وضوابط وأهداف برامج الصيانة والحفاظ التي سنّت، في العقود اللاحقة.

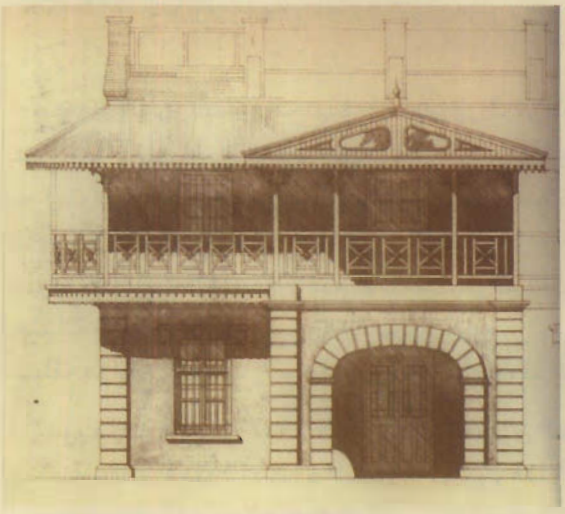

الرقم (١٤)

في عام ١٩٢٠ والأعوام التي تلته، شيّد عدد من المساكن الحديثة الفخمة، بمفاهيم بنائية جديدة وغريبة عن منظور سكان البلد، في منطقة الكرخ، حي الكريمات وحي الشواكة، وهي أحياء سكنية قديمة مزدحمة بالسكان والبيوت التقليدية، التي أزيل قسم منها وهدمت أو أهملت معالم العديد منها. ومن هذه البيوت السكنية الجديدة، على سبيل المثال، ما هو في الشكل الرقم (١٤). وهو ما توضحه الواجهة التي تعود إلى البيت الذي شيّد من قبل مسؤول دبلوماسي ألماني، وسكن فيه بحدود عام ١٩٢٠، وتشير بعض المصادر إلى أن صاحب البيت رغب من خلال تصميم هذا البيت في أن يتذكر موطنه بافاريا، الإقليم الذي يقع في جنوب جمهورية ألمانيا الاتحادية. ولا يزال المسكن قائماً ويعرف بالبيت الألماني، وفي الوقت الحاضر يستعمل كمطعم أو لخدمات أخرى.

ويوضح الشكلان الرقمان (١٥) و(١٦) مثلين آخرين لواجهات بعض البيوت التي شيّدت في المنطقة نفسها، وفي الفترة الزمنية نفسها، وأزالت العديد من البيوت التقليدية وهي اليوم تخضع لضوابط الصيانة والحفاظ.

وما يلفت النظر إليه، فضلاً عن التعجب بما أنجزه الحلفاء، هو اختيار هذا النهج

التخريبي لتراثنا العمراني في الوقت الذي كانت تتوفر فيه أراض كثيرة وواسعة وغير معمورة تحيط بالمركز التراثي للمدينة، ولا تبتعد عن هذه المنطقة التي هدمت منازلها التراثية بأكثر من نصف كيلومتر!

الرقم (١٥)

الرقم (١٦)

وهذه الطرز البنائية الجديدة بدأت بمرور الزمن تنتشر بشكل أخذ معه البيت السكني في مدينة بغداد، وفي عموم البلاد، أنماطاً جديدة وغريبة عن أحيائها التقليدية القديمة. وبطبيعة الحال تواصل هذا العمران بشكل متزايد، وفق برامج تخطيطية وضوابط عمرانية وضعت في الفترة اللاحقة، التي وجهت بناء الدور السكنية إلى قطع أراض كبيرة، مقارنة بالمساحة التي خصصت للبيت التقليدي، وعدم الانتباه للمواصفات العمرانية التى حققتها هذه المساكن لصيانة التقاليد الاجتماعية والعائلية ولتكييف المحيط المناخي، من خلال تفاصيل بنائية مختلفة موافقة للأعراف الاجتماعية ولمتغيرات ظروف البيئة المناخية.

ويعرض الشكل الرقم (١٧) مثلاً للعمران الحديث الذي شُيّد حول المركز التراثي للمدينة، خلال العقود الأخيرة المنصرمة، وامتد هذا النمط الحديث من العمران إلى مختلف الأحياء السكنية الجديدة في مناطق التوسع العمراني الواسع الذي نتج بسبب النمو السكاني والهجرة المتواصلة إلى المدينة. ثم انتشر هذا النمط العمراني السكني الجديد والحديث في مختلف مدن ومناطق البلاد.

الرقم (١٧)

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن الفكر المعاصر لا يختلف مع هذا النمط المعماري المتقدم والمتفق مع متطلبات التحضر والحداثة، غير أن الضرورة التاريخية والبيئية والاجتماعية

وغيرها تستدعي، في الوقت نفسه، حماية المعالم التراثية وفصلها عن مبتكرات التحضر الحديثة، ويمكن أن يتحقق ذلك بشريط من المساحات الخضراء أو بفضاءات مفتوحة (Landscape) لا تتعارض مع تكامل وترابط النسيج العمراني القديم والحديث. وقد غفل البعض عن الصفات التي التزمت بها مدينة بغداد منذ تاريخها الطويل، وهي الأفقية في توسعها العمراني والبساتين أو الحدائق المثمرة المحيطة بها أو المنتشرة في أحيائها ومياه نهر دجلة التي تخترقها، والسماء كالسقف المرفوع والمفتوح فوقها، كلها صفات تضامنت مع المقياس الإنساني (Human Scale)، ودعمت القيم الاجتماعية، ووفرت الامتداد البصري لمنظور المدينة، علماً بأن التراث لا يتعارض مع الحداثة، وأن الحداثة تبدأ من الأصالة، ويجب تحقيق المستلزمات الوقائية لكل منها، وهذا ما نشاهده ونتحسسه في معظم المدن القديمة والمتقدمة في العالم.

سابعاً: شوارع بغداد ـ أنماط معمارية

وشارع الرشيد، شارع مدحت باشا سابقاً، من أقدم شوارع المدينة، ويمتد في المركز التراثي من شماله إلى الجنوب موازياً لنهر دجلة. وكان يتصف بالطابع الفريد، الذي جعله من أكثر الشوارع إثارة في المدينة، بعمرانه المتماثل والمتكامل تقريباً وبأروقته ذات الأعمدة المرتفعة، التي أضفت بذلك إحساساً قوياً بالمقياس الإنساني ووحدة معمارية منسجمة ومتناسقة. ووفرت عدا ذلك، ظلاً مناسباً للمشاة وحماية من الحر أو المطر على مدى أيام السنة. كما أن امتداد المباني على جانبي الشارع بهذا الشكل المتناسق والمتجانس أعطى صورة ممتعة، وروى بحيوية تاريخ الإنشاء وقصة تطور وتنوع الطرز المعمارية في المدينة على مدى أعوام النصف الأول من القرن المنصرم.

الرقم (١٨)

ويوضح الشكل الرقم (١٨) جانباً من هذا الشارع. ومن شارع الرشيد تبدأ المداخل إلى الأسواق الشعبية التقليدية (البازارات)، التي تقع على جانبي الشارع. أما في الوقت الحاضر فنشاهد فيه المباني التي أنشئت بتصاميم العمارة الحرفية الكلاسيكية، وأغفلت إلى حد بعيد أهمية وخاصية هذا الشارع المتميز بمواصفاته العمرانية والمعمارية في المدينة. فشُيّدت مبانٍ مرتفعة، متعددة الطوابق، ذات أنماط مختلفة وتفاصيل معمارية غريبة عن واقع المكان، وكثافة عمرانية مرتفعة، وحركة لوسائط النقل المختلفة غير منتظمة وغير أمينة أو سليمة، إضافة إلى ما تسببه من مصادر للتلوث البيئي، كما يتبين في الشكل الرقم (١٩). وقد حصل ذلك، بلا شك،

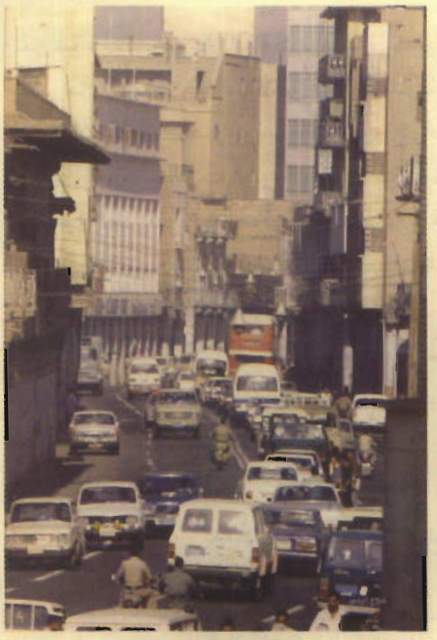

الرقم (١٩)

بسبب غياب التشريعات العمرانية المطلوبة، ومنها ما يتعلق بضوابط الحفاظ، التي تراقب برامج التخطيط والتصميم الحضري، وما يخص منها الالتزام بنمط العمران التقليدي وبإصلاح وصيانة المباني التراثية على حدّ سواء.

وشارع الجمهورية، شارع الخلفاء حالياً، هو شارع مرور رئيسي واسع ومستقيم يوصل بين ساحة التحرير (ساحة الباب الشرقي) وساحة باب المعظم، ويمتد موازياً شارع الرشيد. نفّذ هذا الشارع في أوائل العقد الخامس المنصرم خلال أحياء سكنية قديمة، وتمت إزالة أكثر من ٢٠٠٠ بيت تراثي، وتهدمت أجزاء كبيرة من مبانٍ تراثية عديدة أخرى لا تعوض ولا بديل لها من الوجهة التاريخية، التي منها أجزاء من جامع الخلفاء الذي يعود تاريخ تشييده إلى عام ١٢٨٩م. وجزء من الكنيسة اللاتينية القديمة، وغيرها. وبطبيعة الحال، ووفق برنامج التطوير المحدد للمشروع، تم تشييد مبانٍ مرتفعة، متعددة الطوابق، على جانبي الشارع، وهو ما أزال عدداً كبيراً آخر من البيوت التراثية، إضافةً إلى ما يسببه هذا العمران المرتفع والمطل على تلك البيوت التي لا تزال مسكونة، من إرباك للتقاليد الاجتماعية والحالة النفسية لسكانها، مما سبب مغادرة بعض السكان لبيوتهم وتركها للاستعمالات التجارية أو الحرفية وغير ذلك، علماً بأن هذا التصدع العمراني والاجتماعي وقع في المركز التراثي للمدينة، المركز الذي كان يؤرخ هندسة المدينة وحضارتها العابرة والغابرة، ويصف مجدها وتراثها، اللذين لا نزال نعتز بهما ونفتخر. وقد وقع هذا التصدع لأن الشارع صمّم بقسرية تخطيطية وتصميمية دون الاهتمام بطبيعة أزقتها الملتوية والمتشابكة والمتداخلة ومبانيها المترابطة.

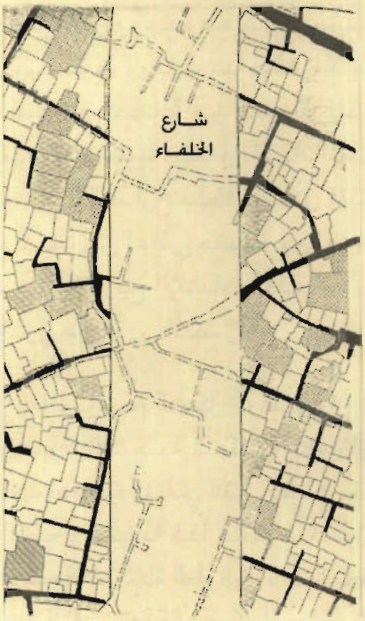

الرقم (٢٠)

ويوضح الشكلان الرقمان (٢٠) و(٢١) مخططاً يبيّن شارع الخلفاء وهو يخترق الأحياء السكنية التقليدية التي لا تزال أعداد كثيرة منها باقية وتقع تحت شرفية أبنيته المرتفعة.

والمشهد الآخر هو، مشروع **شارع حيفا**. المشروع الذي حقق شارعاً واسعاً مقارنةً بالأزقة

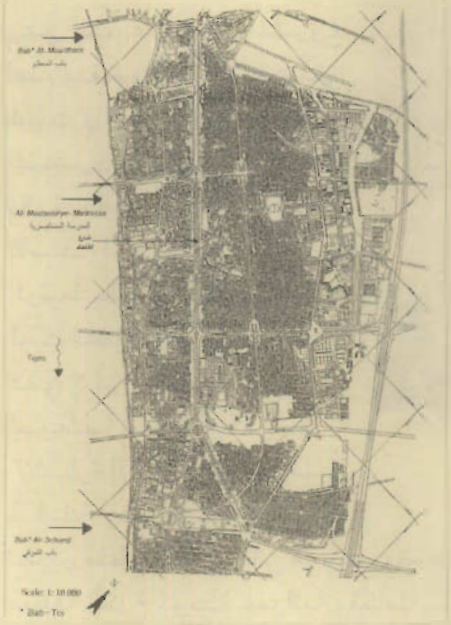

الرقم (٢١)

الضيقة المتشابكة التي تحيط به في المنطقة، وهي منطقة الكرخ التي تقع في الجانب الغربي من نهر دجلة. وهذا المشروع يمتد في موازاة نهر دجلة، وشيّد على جانبيه عدد كبير من الأبنية الحديثة المرتفعة، المتعددة الطوابق، منها السكنية والإدارية والتجارية والثقافية، وغيرها. وساهم في تنفيذ المشروع عدد من المؤسسات الأجنبية من أقطار مختلفة. وبدأ المشروع ينبض بالحياة منذ افتتاحه في عام ١٩٨٥، والشكلان الرقمان (٢٢) و(٢٣) يوضحان بعض المشاهد من المشروع.

يخترق مشروع شارع حيفا أحياء سكنية قديمة كما يتبيّن في الشكل الرقم (٢٢)، التي منها محلة الكريمات ومحلة الشواكة وأحياء سكنية قديمة أخرى، التي تحتوي على العديد من البيوت التقليدية والبيوت التي شيدت في أوائل القرن المنصرم كما أشرنا آنفاً. وأصبحت هذه الأحياء بعد تنفيذ المشروع، كمثيلاتها في المناطق الأخرى، تعاني التناقض بين الإصالة والحداثة. وأود الإشارة هنا أيضاً، إلى أن الحداثة تبدأ من الأصالة، والحداثة يجب ألّا تتعارض مع التراث. وقد حصل ذلك بلا شك، وكما أشرنا إلى ذلك سابقاً، بسبب غياب التشريعات العمرانية المطلوبة، أو عدم الالتزام بها.

الرقم (٢٢)

ورغم أهمية مشروع شارع حيفا، لما حققه من تطور عمراني وحضري في مختلف المجالات، كان من الأرجح أن يرتبط برنامجه التنفيذي، مباشرة، بخطة لإصلاح وتأهيل الأحياء السكنية القديمة، حيث أهمل في المنطقة المحيطة بالمشروع العمران التقليدي المتصدع، والخدمات الأساسية غير المتكاملة، ومتطلبات تفاعل الفضاء الحضري بين القديم والحديث،

الرقم (٢٣)

وغير ذلك، علماً بأن المشروع اهتم بحفظ وصيانة البيوت التي شيدت في العقود الأولى من القرن المنصرم، والتي أشير إليها في فقرة سابقة، ولكنه، مع شديد الأسف، لم يهتم بالعمران المرتبط بالتراث السومري، وهو البيت التقليدي ذو الفناء الداخلي، الذي لا نزال نشاهده اليوم في أحيائها السكنية. وتجدر الإشارة إلى أن هناك دراسة شاملة، وهي دراسة مشروع تطوير منطقة الكرخ، التي أُنجزت ووضِعت برامجها في تلك الفترة، وكان الهدف منها إحياء منطقة الكرخ كوحدة عمرانية متكاملة، كما حددت مستقبل المنطقة بنظرة شمولية ضمن منظور حضري متكامل لمدينة بغداد. واقترحت تصاميم حديثة لمختلف مناطقها تضمنت أيضاً تطوير وتحسين البيئة العمرانية والسكنية في أحيائها التقليدية، ولكن برامجها التنفيذية لا تزال غير معروفة، والنتائج غير مرئية، ويبدو أنها بقيت طي النسيان!

ولا يفوتنا في هذا المشهد التذكير بالمدينة المدورة التي أسسها الخليفة المنصور عام ٧٦٢ م. وسمّيت مدينة السلام، حيث إن موقع المدينة كان بالقرب من النهاية الشمالية من مشروع شارع حيفا، واليوم لم يبق من آثار هذا التراث أي أثر يذكر. ويبدو أن الجهات المختصة التي اهتمت بإدارة برامج المشروع غفلت أو لم تهتم بالتنقيب عن آثار المدينة لإحيائها كموقع سياحي متكامل للمشروع. علماً بأن الجزء الكبير من آثار المدينة لا يزال مختبئاً تحت مساحة خضراء زراعية. ولا بد من التأكيد أن دراسة مشروع تطوير الكرخ قد أوصت بالاهتمام بالتراث العمراني في البلد أينما كان. ومن توصيات الدراسة على سبيل المثال، ندرج النص التالي: «وجوب الحفاظ على المناطق التراثية في جانب الكرخ ورفع مستواها دون اللجوء إلى تغييرات كبيرة في النمط الحضري، وذلك من خلال ترميم البيوت التقليدية والحفاظ على عناصرها المعمارية القيّمة ومتابعة صيانتها أو استبدال الهياكل البنائية الداخلية المتهرئة بأبنية إملائية حديثة متجانسة مع الخصائص التراثية للمنطقة. وكذلك تطوير خدمات البنى الارتكازية وتوفير التسهيلات والخدمات الاجتماعية العامة، وإنعاش الحياة الاقتصادية للمنطقة من خلال إحياء المواقع التراثية وتحقيق التنوع في الاستعمالات والفعاليات الحيوية، ودعم وتطوير الوظائف التقليدية القائمة واعتبارها قاعدة التشغيل وبؤر الجذب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياحية التي تطبع شخصية المنطقة وتميزها من غيرها من المناطق، كما تؤكد دورها التاريخي والمعاصر كجزء حيوي من مدينة بغداد». يقودنا الموضوع إلى تأكيد أن أهمية المناطق التراثية في المدن تكمن في كونها تمثل التعبير الحي عن تراث فكر الآباء والأجداد وما قبلهم عبر العصور الطويلة المختلفة من الزمن، وهو ما يهدف، أيضاً، إلى

إيجاد بيئة حضرية سليمة تحترم الإنسان وقيمه ومبادئه وعلاقاته الاجتماعية.

وفي هذا السياق يتطلب التذكير بأن المدينة للإنسان، وفي فلسفة المدينة يأتي العام قبل الخاص، أي متطلبات المجتمع قبل الرغبات الشخصية، ويجب الحفاظ على هويتها، ويمكن توسيعها بشرايين خضر وحمر.

لذا فحركة إحياء التراث تعتبر وسيلة لإنعاش المجتمعات وإثرائها فكرياً وثقافياً واجتماعياً وفنياً، قبل أن تكون وسيلة للجذب والإنعاش الاقتصادي للشعوب عن طريق السياحة أو البرامج الإعلامية. لقد عملت دول عديدة في العالم على إبراز تراثها العمراني المعماري، ووضعت النظم والقوانين والتعليمات والسبل المختلفة لحمايته، وخصصت الموارد المالية الكفيلة بالحفاظ عليه، واعتبرته جزءاً لا يتجزأ من حاضر المجتمع، حيث استطاعت أن تربط الأصالة بالمعاصرة، وعاملت البيئة القديمة على أساس أنها بيئة حية متحركة ومرنة قابلة للتطوير والتجديد مع الاحتفاظ بقيمها التراثية وأصولها التاريخية.

وفي الوقت الذي يمتد العمران إلى مختلف اتجاهات المدينة وتتوسع مرافق الخدمات فيها وتنمو العمارة وتزدهر، ما زال معظم المناطق التقليدية والتراثية في حالة تهدم وانهيار سريع. والعديد من هذه المناطق تعطي صورة مؤسفة عن الإهمال والأوضاع غير الصحية وعدم الانتظام وفقدان النظافة؛ ففي المناطق التاريخية المهمة منها سُمح باستعمال الأرض لأغراض مختلفة غير متجانسة، وبقيت تشكو الفوضى وفقدان ضمان أولويات المدينة التي تعطي معنى الحياة المتحضرة.

ثامناً: تحوير في منطقة المراقد

١ ـ والمشروع الآخر هو **تحوير المنطقة المحيطة بمرقد الكاظمين**: مرقد الإمام موسى الكاظم (عليه السلام) ومرقد الإمام محمد الجواد (عليه السلام) الواقع في مدينة الكاظمية، وهي منطقة متكاملة بعمرانها وسكانها، وتمثل مدينة تابعة لمدينة بغداد. يعود تاريخ تأسيس المرقد إلى فترة الخلافة العباسة في عام ٧٩٩م.، ثم تكامل عمرانه بتقنية جميلة ورائعة في عام ١٥١٥م. وفي منتصف القرن المنصرم كان المرقد والعمران المتراص والمتكامل المشيد حوله يعطيان الصورة الخلابة لمدينة تراثية متكاملة بعمرانها وخدماتها، تستحق أن تعتبر من عجائب الدنيا السبع، علماً بأن مرقد الكاظمين هو المشهد المكتظ بزواره من مختلف بقاع الأرض على طوال أيام السنة.

في الخمسينيات بدأ العمران يتغير بشق الطرق الواسعة وتشييد المباني الحديثة المرتفعة أمام المرقد، وهو ما سبب تهديم العديد من البيوت والمباني التراثية العائدة إلى عوائل معروفة، لهم تاريخهم الطويل وأدوارهم الفعّالة في المدينة. وفي أوائل العقد الثامن المنصرم، تمّ الشروع في تنفيذ برنامج لمشروع بجوار المرقد الشريف يهدف إلى توفير مواقف عامة لوسائط النقل، وتمت إزالة عدد كبير من البيوت التقليدية القديمة المحيطة بالمرقد والمعروفة بنسيجها التراثي، والتي لا يمكن تعويضها أبداً. والمساحة التي توفرت بعد إزالة المباني، رفعت منها التربة بعمق يتجاوز المترين، وأنجزت الأسس الكونكريتية لتوفير المساحة المطلوبة منخفضة عن مستوى

الطريق العام ليستوعب عدداً كبيراً من وسائط النقل. وفجأة، بعد إنجاز الأسس والقاعدة، توقف العمل بالمشروع لأسباب غير معلنة، ولا تزال المنطقة منذ الثمانينيات وليومنا الحاضر خربة، وغير مشيدة كما يتبين في الأشكال الأرقام (٢٤ ـ ٢٧). وأصبح هذا المنخفض الواسع موقعاً لاستعمالات غير منتظمة، تجمع النفايات والأعمال التخريبية، ومصدراً للتلوث البيئي. كما أن البيوت والأحياء السكنية القديمة الأخرى المحيطة بهذا الخراب والمطلّة عليه ولم يشملها التهديم، بقيت تنتظر حتى يومنا الحاضر، إنجاز برنامج المشروع.

ولا يخفى علينا ما يعانيه السكان، منذ عقود عديدة، من هذا الخراب المهجور والمهمل، بصورة خاصة، وما يعانيه زائرو المرقد الذين يتزايد عددهم باستمرار. وما يدعو إلى الاستغراب أن أمانة بغداد غفلت عن توفر مساحات واسعة من الأراضي، ومنها المهجورة، التي تبتعد عن المرقد بضع دقائق مشياً، ومناسبة لتنفيذ هكذا مشروع، مواقف عامة لوسائط النقل، ويمكن أن يتكامل بالعمران الخدمي، كالأسواق التجارية والفندقة أو المرافق الإدارية. كما أن إدارة المشروع أهملت النتائج السلبية وهي: الضوضاء والتلوث البيئي الذي تولده المركبات في منطقة مكتظة بالسكان والزوار، وكذلك الأضرار التي يمكن أن تلحق بالمباني التراثية للمرقد الشريف.

نأمل أن تهتم الإدارات المختصة بتحقيق الدراسات المطلوبة للمنطقة المحيطة بالمرقد وإعادة إحياء نسيج عمراني يذكّرنا بالماضي، ويتكامل مع النسيج العمراني في الأحياء السكنية المجاورة، وإجراء الإصلاحات والتطوير وإمداد الخدمات المطلوبة إليها. وليس بالضرورة أن تسير وسائط النقل بمستوى حركة المشاة، بل بمستوى أوطأ. أما الطرق والساحات فتخصص للمشاة فقط.

الرقم (٢٤)

الرقم (٢٥)

الرقم (٢٦)

الرقم (٢٧)

الرقم (٢٨)

الرقم (٢٩)

٢ ـ يشير الشكلان الرقمان (٢٨) و(٢٩) إلى مشهد آخر، وهو **مشروع تطوير المنطقة المحيطة بمرقد الشيخ عبد القادر الكيلاني** المتوفى في عام ١١٦٦م، وهو المرقد الذي تكامل عمرانه في عام ١٦٣٨م، والذي يقصده الزائرون على مدى أيام السنة من مختلف بقاع الأرض. يقع المرقد في منطقة باب الشيخ، وهي منطقة معروفة مزدحمة بالسكان، وتقع بالقرب من الباب الشرقي (ساحة التحرير)، وتعتبر منطقة متكاملة مع هذه الساحة المركزية المهمة التي تتشعب منها الطرق الواسعة إلى مختلف الاتجاهات، والمزدحمة بالمباني التجارية ومختلف الخدمات الاجتماعية والإدارية الأخرى.

ومرقد الكيلاني يتوسط بيوتاً تقليدية قديمة، معظمها في حالة إنشائية سيئة، لا تنسجم مع أهمية المرقد المزدحم بالزوّار والسياح، ومع مبانيه المترابطة مع النسيج العمراني المتطور الممتد إليها من ساحة الخلاني والمناطق المجاورة الأخرى.

وفي العقود الأخيرة المنصرمة أُزيلت أعداد كبيرة من هذه البيوت بسبب شق طرق جديدة، وإنشاء عدد من المباني التجارية، منها تلك المباني الإدارية الكبيرة والحديثة التي نظمت المركز المدني للمدينة، ومبنى إدارة أمانة بغداد، ومبانٍ لمؤسسات خدمية مختلفة أخرى.

وفي أواخر السبعينيات تمّ إجراء المسح الميداني للمنطقة، ووضعت دراسة شاملة لإعادة إعمار وتأهيل المباني المحيطة بالمرقد، وتطوير مخطط الأحياء السكنية وفق برنامج يحافظ على الجذور التاريخية، التراثية للمنطقة، ويوفّر السكن المناسب لسكانها بنفس مخططات ومواصفات البيوت التقليدية في المنطقة، وتحقيق خدمات البنى الارتكازية الأساسية لها، وكذلك

توفير المستلزمات الخدمية المطلوبة للزيارة الدينية والسياحة، ومنها الفنادق والمطاعم والأسواق التجارية، والمتطلبات الاجتماعية المختلفة الأخرى.

كما تضمن برنامج المشروع توفير المساحات الخضر والساحات العامة والمسالك الخاصة للمشاة ليتمتع السكان والزوار باللقاء الاجتماعي، والتنقل في أجواء سليمة. ولا يغفل المشروع وضع برامج خاصة لمعالجة مشكلات المرور لوسائط النقل، وتوفير الطرق العامة المناسبة والمواقف العامة لها. يتبين لنا ممّا تقدم، أن الهدف الأساسي من المشروع كان، ونأمل أنه لا يزال، هو المساهمة في الحفاظ على التراث العمراني والمعماري، والحرص على القيم والتقاليد والموروثات الدينية والاجتماعية في المنطقة، واعتبارها جزءاً عمرانياً متكاملاً مع المناطق المجاورة لها باتجاه شارع الخلفاء وساحة التحرير. وقد أُنجزت بعض فقرات برنامج الدراسة، والعديد منها لا يزال كغيره، حتى يومنا الحاضر ينتظر خطط التنفيذ.

تاسعاً: عمران بغداد الأثرية حاضراً ومستقبلاً

ولا بد هنا من تكرار التأكيد والإشارة إلى أن هناك أحياء سكنية قديمة عديدة أخرى في المناطق التراثية، وهي منطقة الرصافة والكرخ والأعظمية والكاظمية، مهملة ومأهولة بالسكان بكثافة سكانية مرتفعة تتجاوز ٧٨٠ نسمة في الهكتار الواحد، وهيكلها العمراني متهرئ بدرجة كبيرة، لأن معظمها دمر بسبب حشرة الأرضة التي نقلت إلى البلاد من الهند بواسطة الإنكليز في فترة احتلالهم للبلاد (١٩١٧ ـ ١٩٣٢)، إضافة إلى الفيضانات الموسمية لنهر دجلة، التي ساهمت أيضاً في تدمير المواد البنائية القديمة كالخشب والطابوق الطيني. وبالإضافة إلى ذلك، شق الطرق الواسعة للمواصلات، وعدد لا يحصى من المباني الإدارية والدور السكنية التي شيدت حديثاً، والتي ساهمت بدورها أيضاً في تخريب وإزالة العديد من المباني التراثية، التي أشير إليها فيما تقدم من المشاهد.

كما شكلت الأضرار التي نجمت عن الحروب التي مرّت بها البلاد في العقود والسنوات الأخيرة، تحدياً لا يقل خطورة على معالم هذا الطراز العمراني التراثي. وكذلك تغلّب الاستعمال المختلط غير المناسب، كما ذكرنا سابقاً، كالمخازن أو الحرف اليدوية أو الصنعات الخفيفة أو المكاتب المختلفة وغير ذلك، على استعمال بعض البيوت التراثية في أحياء سكنية مختلفة. وفي مناطق أخرى، كما ذكرنا، أقيمت أبنية حديثة مرتفعة ومجاورة مباشرة للبيوت التراثية، وهو السبب الذي دفع السكان الأصليين إلى الهجرة من بيوتهم إلى مناطق أخرى. وهنا نشير أيضاً، إلى أن معظم هذه الدور كانت خاضعة أصلاً لضوابط الصيانة والحفاظ. علماً بأن الجهات المختصة اهتمت بصيانة المباني التراثية العامة ومتابعة متطلباتها الإنشائية من عناية وإصلاح أو حماية، وقد شملت هذه الضوابط الأسواق الشعبية القديمة (البازارات) كذلك.

٢ ـ وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الأسواق القديمة (البازارات) في المناطق المركزية، لا تزال هي الأخرى تشكل جزءاً مهماً من التراث العمراني في المدينة. فقد

أُجريت لها أعمال الترميم، وتم تحسين بعض أجزائها المتهرئة وإكساء الواجهات بالطابوق مع بعض النقوش وسقفت بالصفيح أو بطبقات من البلاستيك الشفاف! وكانت هذه الأسواق، كما هو معروف، مسقوفة بأقبية آجرية واسعة وجميلة، فيها فتحات صغيرة لدخول ضياء الشمس، ولتفادي جو بغداد المسرف في نوره وحرارة الشمس، وتوفير البيئة المناسبة حتى في أيام الحر الشديد، من خلال حركة الرياح الطبيعية فيها. ونأمل أن تتوفر الوسائل والإمكانيات المطلوبة لإعادة بناء هذه الأسواق بالشكل الذي كانت عليه في أيام زمان، لأنها ترتبط بالمباني التراثية المجاورة لها، وتكمل النسيج العمراني في المنطقة (انظر الشكلين الرقمين (٣٠) و(٣١)).

الرقم (٣٠)

الرقم (٣١)

٣ ـ وعندما نقارن مدينة بغداد بمدن تاريخية أخرى في الشرق والغرب، نأسف لما حلّ بهذه المدينة من خراب. فتلك المدن التي حافظت على هويتها التراثية بأهداف حضارية وإنسانية، هي جزء من ذاكرة المكان تتمتع بها الأجيال المتعاقبة والسياح القادمون إلى تلك البلدان من مختلف بقاع الأرض؛ بينما يأتي الضيوف إلى مدينة بغداد يسألون عن أحيائها القديمة التي أُهملت وأصبحت خربة. والتهديم لمصالح أو لأهداف معينة لا يزال مستمراً.

في أوائل العقد السابع المنصرم كان لدينا أكثر من ٥٠٠٠ بيت تراثي بحالة عمرانية جيدة وخاضعة للحفاظ، ومع شديد الأسف انخفض هذا العدد باستمرار في السنوات الأخيرة إلى ٤٠٠ بيت تراثي، ولا نعلم ما هو العدد الباقي اليوم!!

وما يلفت النظر والاستغراب هو أن المشاريع التي تقدّم إدراجها في هذه الدراسة كانت جميعها تصاميم بإشراف مؤسسات ومكاتب متخصصة أجنبية، ومن تلك الدول المتقدمة التي تهتم بتراثها التاريخي، ولا تسمح أن يتغير أي جزء من إرثها العمراني، حتى عتبة شبّاك، أو مطرقة باب، لعلّه يؤثر في هوية المبنى أو القرية أو المكان أو المدينة!! ورغم كل ما تقدم فإن المكونات الأساسية للنسيج العمراني التراثي في المواقع المركزية من مدينة بغداد تؤكد تاريخها التراثي الذي تميزت به الحضارة في الشرق الأوسط.

التراث يجب أن يحميه الدستور وملحقاته، التعليم والاقتصاد، ولا يحق لأحد أن يعبث بالمناطق القديمة التقليدية، والجميع مسؤولون عن حمايتها لأنها جزء من حياتنا، والمتحف الحيّ لنا ولزوارنا ولأجيالنا اللاحقة. لقد شخّصت الدراسات، ومنها دراسة مشروع الكرخ التي سبقت الإشارة إليها، أهمية المناطق التراثية، إلّا أن فقدان الضوابط العمرانية والتنفيذية لتطبيق ومتابعة توصيات الدراسة تؤدي إلى استمرار تدهور العمران وتشوّه المشهد الحضري التراثي المميز، وتبقى عمليات الترميم والصيانة وإعادة البناء متروكة لاجتهادات شخصية دون مراعاة التكامل والتجانس مع البيئة المحيطة.

٤ ـ ولو استعرضنا باختصار وقليل من التأمل، الأمثلة التي عرضت في هذه الدراسة، لوجدنا أن صيانة البيوت التقليدية التراثية أو مشاريع التطوير والتجديد التي أُنجزت في العقود الماضية كانت، في الغالب، إجراءات محددة لموضوع معيّن ومستقل، ولم ترتبط أو لم تكن جزءاً من برنامج تصميم حضري شامل ومتكامل للمدينة، الذي تنبثق عنه ضوابط محددة تلتزم بها أعمال الصيانة والحفاظ. وكما ذكرنا سابقاً، كانت المشاريع عبارة عن عمليات ترميم وصيانة وفق دراسات خاصة، أُنجزت بتوجيه من أمانة بغداد (أمانة العاصمة)، حيث تناولت موضوعاً أو مشروعاً معيناً، وتغلب عليها، بلا شك، اجتهادات شخصية لأنها لم تتقيد بمستلزمات وشروط التكامل والتجانس مع البيئة العمرانية المحيطة.

٥ ـ وفي هذا المجال، لا بد من الإشارة إلى أن إجراءات الصيانة والحفاظ، يفضل أن تشمل مجموعة عمرانية متكاملة وليس مباني منفردة فقط، هنا وهناك، حيث إن البيت التقليدي يمثل جزءاً من نسيج عمراني تراثي مترابط ومتكامل وجيرة سكنية متماسكة. كما أن المناطق التراثية القديمة تمتلك مجموعة كبيرة متكاملة ومتداخلة من «الخصائص الحضرية» المميزة التي تشكل إطاراً فعّالاً يمكن أن يتجاوب ويتواءم ويتوافق مع تدفق التطورات والاتجاهات المعاصرة التي تواجهها المدينة حاضراً ومستقبلاً. ويمكن توضيح وتشخيص هذه الخصائص الحضرية بما يلي:

أ ـ أصالة التكوين الفضائي المتمثل، بالهيكل العمراني المتميز بمقياسه الإنساني العام ووحداته ذات الاستمرارية والتجانس والنمط التنظيمي العضوي الخلوي، وبشبكة الأزقة المتميزة بخصوصية تنظيمها الانسيابي المتعرج والمتنوع الاتساع، وتكوينها الفضائي المعتمد على إثارة أحاسيس المشاهد باتجاه التشوق والمفاجئة. وبالإضافة إلى ذلك، تحقيقها الراحة النفسية والشعور بالأمان والاطمئنان البيئي للإنسان، ثم التنظيم الحر والمستمر للأبنية ولمجاميعها وبعلاقاتها المعمارية المترابطة بعضها مع بعض، ومع شبكة الأزقة والمناطق

المفتوحة التي تخلق الإحساس بالكثافة البصرية والوحدة الهيكلية، التي تعد عنصراً مهماً آخر في تنظيم البيئة الحضرية. كما أن التراكم المتميز للأشكال والهياكل المعمارية عبر الزمن، متمثلاً بمستويات وأنماط مختلفة للتكوينات الحضرية، يخلق التنوع التشكيلي والتدرج الزمني والحضاري بكل ظروفه ومتغيراته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وليس آخراً، العناصر التفصيلية للأبنية والمواقع، حيث يتأثر التصور العمراني بدرجة ملحوظة بالعناصر الموجودة في فضاء الزقاق وعلى واجهات الأبنية.

ب ـ القيم التاريخية والمعمارية، وتتضمن القيمة التاريخية التي تمتلكها غالباً أبنية مفردة تمثل نصباً معمارية مميزة المعالم، أو تشكل نوعاً منفرداً نادراً أو نموذجاً يعكس نمطاً أو طرازاً متكرراً وشائعاً مرتبطاً بمرحلة معينة، أو تمثل رمزاً تاريخياً مرتبطاً بأحداث سياسية أو اجتماعية أو ثقافية او غيرها من الأحداث المهمة. وكذلك القيم المعمارية والجمالية، حيث إن أغلب الأبنية التراثية تشكل مجاميع تتمتع بطراز معماري أساسي يتميز بالتناسق والاستخدام، يجعلها متكاملة التكوين البصري والعمراني، وتتداخل مع النصب التاريخية الأكثر أهمية لتكوّن كياناً تشكيلياً لجزء جوهري من التكوين الكلي للمركز التاريخي. بالإضافة إلى أصالة الموقع، ويقصد به المحتوى الحضري، الذي يتأثر بخصائص البيئة الطبيعية للمنطقة والمواقع المجاورة، وبمرور الزمن تتشكل قاعدة حضرية توافق الاحتياجات الإنسانية الحيوية بحس إيكولوجي رفيع وعلى درجة كبيرة من التطويع الذاتي. لذا فإن عملية نقل أجزاء من أبنية أو أبنية بأكملها من مواقعها الأصلية إلى موقع آخر لغرض ملء الفجوات في المحتوى التاريخي، التراثي أو بسبب إعاقتها لمشاريع التطوير الجديدة والحديثة، تؤدي بالضرورة إلى فقدان الأبنية المنقولة أهميتها الموقعية المتمثلة بعلاقاتها الوظيفية والجمالية بالبيئة الحضرية الأصيلة.

ج ـ حيوية وتنوع النشاط الإنساني ويتمثلان باستمرارية النشاط الحضري، حيث إن التصور الاجتماعي لبيئة المنطقة التراثية أساسه المدى الواسع والمتنوع للنشاطات الإنسانية التقليدية الخالية من القيود، التي تخلق التفاعل في الحركة وتوفر الراحة والأمان للإنسان، كما تجعل عناصر وفضاءات التصميم الحضري أكثر تكاملاً ومرونة وتفاعلاً مع متطلبات الحياة المعاصرة والفعاليات الإنسانية وانتعاشها وديمومتها. كما أن التكوين الوظيفي التقليدي الذي احتفظت به المناطق التراثية، بمستوى عالٍ من التكامل الاجتماعي والوظيفي، هو انعكاس لمستويات كثافة الاستعمال أو لمستويات السكن المعاصرة، على الرغم ممّا تسببه من تكدر أو تدهور ملحوظ وملموس في المستوى البيئي والصحي.

إن إعادة التكوين الوظيفي الحضري لهذه المناطق تبعاً للمتطلبات الحديثة، أدت بالنتيجة إلى تغيير الاتزان الكلي التقليدي للحياة والنشاطات فيها، الأمر الذي سبب تأثيراً كبيراً في الوظائف الأساسية، وتهديداً للوجود المستمر للأبنية التاريخية، وتمزيقاً للتجانس الحضري والتكوين الاجتماعي للسكان الأصليين، مسبباً بالنتيجة ظاهرة الهجرة وزحف السكان إلى ضواحي المدينة، تاركين مناطقهم لإيواء فئات أخرى مهاجرة إلى المدينة. وهذا ما جرى ولا

يزال يجري في مدينة بغداد منذ العقود القريبة الماضية وإلى أيامنا الحاضرة. لذلك فإن هدف الحفاظ على شخصية المنطقة التراثية يتطلب إعادة خلق الوظائف التقليدية المتنوعة ذات المقياس المميز، وإنعاشها، مع التحفظ الدقيق في إدخال الوظائف الجديدة غير الضرورية أو المؤثرة في بيئة المنطقة وخصوصيتها. ولكي يتحقق التجديد أو الحفاظ في النسيج الحضري، خاصة في المدن التراثية، يجب على المخططين والمصممين الحضريين والمعماريين، وكذلك المواطنين في كل الأحوال مناقشة الأوضاع المستجدة، عمرانية وفضائية وثقافية وتاريخية واجتماعية وغيرها. وهذا يعني وجوب أن يكون هناك توافق بين وجهات النظر المختلفة وبرامج أو مناهج العمل، ومن خلال ذلك فقط، يكتسب الترابط المنسجم للعمران الذي أُقيم حديثاً، أهمية اجتماعية واقتصادية وثقافية متنامية.

د ـ وهناك نقطة مهمة أخرى للتطوير العمراني والفضائي في المناطق التراثية، وهي التنظيم العمراني المناسب لتحقيق ضروريات المعيشة لكل إنسان على انفراد في المجتمع المعاصر، ويجب ألّا يفهم ذلك كوسيلة للرغبات الخاصة. ويتضح من ذلك، أن الهدف من التنظيم العمراني ليس الحفاظ أو إعادة بناء مراكز المدن التراثية، بغض النظر عن تلك المباني ذات الطابع الأثري التاريخي والثقافي المشوّق للإنسانية. إن الهدف من التنظيم العمراني يجب أن يكون تحقيق الشروط الفضائية والعمرانية، والمحافظة على طريقة الحياة الاجتماعية بصورة كاملة، وفي الوقت نفسه المحافظة على المتطلبات الجمالية وملامح المدينة الجيدة.

ويعدّ موضوع التنظيم العمراني من موضوعات التصميم الحضري المهمة، التي برزت وأثرت في عمليات التجديد الحضري للمناطق التراثية في مدينة بغداد. وقد تجسد احتلاله في مظاهر التناقض والتصارع الحاد بين القديم والحديث، بين البيئة البغدادية التقليدية ذات القيم الحضارية المتميزة، والتطور العمراني المعاصر الذي يرمز إلى العصر بتقنيته العالية ومتغيراته المتسارعة. وتعد المحددات والمعالجات والعناصر التصميمية التي تؤكد تنظيم وتوازن التنظيم العمراني باتجاه التجانس المتكامل بين العمران القديم والحديث، من المقومات الأساسية التي تعتمد عليها القرارات التصميمية في مشاريع التجديد الحضري للمناطق التراثية، التي تنطلق منها المحددات والضوابط الأخرى القانونية والتمويلية والإدارية والتنفيذية. كما تمثل قاعدة متينة لاختيار وتقويم مدى كفاءة التنفيذ ثم الاستخدام، في تحقيق الأهداف التصميمية المتوخاة، موفرة فرصاً وطرقاً مرنة قابلة للتحوير والتطوير والإضافات المستقبلية، بما يتفق والمتغيرات المستخدمة للبيئة الحضرية، ودون أن يؤثر ذلك في وحدة التكوين الحضري أو فقدانه خصائصه التراثية.

ولا بد هنا من توضيح صفة مميزة لأجزاء الخلية السكنية وما تقوم به تجاويف الفناءات الداخلية التي تعتبر مصادر أو قنوات للإنارة، وفي الوقت نفسه جهازها التنفسي، وكلّ من هذه الفضاءات العمودية تكون بؤرة لوحدات اجتماعية تمد المجموعة السكنية بموقف موحّد، وهوية واحدة. ومن بين العناصر الحضرية يبرز كذلك المشهد الحضري بأهميته المؤثرة في تجسيد هذا الموروث الثقافي الحيوي وإشعاع مضامينه، تواصلاً مع الحاضر ومتطلباته والمستقبل وتطلعاته.

ويتضح مما تقدم في هذه الدراسة، أن التجديد الحضري في المناطق التراثية يجب أن يهدف أولاً إلى المحافظة على أثر عمراني ـ معماري جاء من الماضي ويستحق الحماية ليتواصل مع المستقبل، معبّراً عن حيوية بناء الإنسان وتعاقبه عبر الأجيال العديدة المتعاقبة، ولأن التراث لا يُورث وإنما يُعاش لحاضره وليس لماضيه. ومدينة تاريخية مثل مدينة بغداد سوف تبقى في المستقبل أيضاً، على الرغم من اختلاف أساليب التطور، في توترات مستمرة بين النشأة والأفول، وبين الأصالة والحداثة □

المراجع ومصادر الأشكال

العربية

إبراهيم، عبد الباقي. **تأصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الإسلامية المعاصرة**. القاهرة: مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، ١٩٨٢.

الياس، إيثار جوزيف. **أسس التجديد الحضري للنسيج التراثي**. بغداد: الجامعة التكنولوجية، ١٩٨٩.

البيروتي، فائز. **التطور المعماري للبيت في بغداد**. بغداد: جامعة بغداد، كلية الهندسة، ١٩٩٢.

البيوت التراثية في بغداد. بغداد: أمانة بغداد، ١٩٨٢.

جبرا، جبرا ابراهيم وإحسان فتحي. **بغداد بين الأمس واليوم**. بغداد: أمانة العاصمة، ١٩٨٧.

جواد، مصطفى [وآخرون]. **بغداد: عرض تأريخي مصور**. بغداد: نقابة المهندسين، ١٩٦٩.

الحيدري، علي. **البيت البغدادي، نموذج لبيت سكني يعود تأريخه إلى آلاف السنين**. [ألمانيا]: الناشر IKO، ٢٠٠٦. (ألماني/عربي).

ـــــ وسناء ساطع. «الإمتداد الأفقي لمدينة بغداد.» **مجلة الهندسة والتكنولوجية** (بغداد): ١٩٩١.

سارينين، ايليل. **المدينة: نشوئها تصدعها ومستقبلها**. ترجمة محمود حمندي. بغداد: جامعة بغداد، ١٩٨٦.

عبد الرسول، سليمة. **المباني التراثية في بغداد: دراسة ميدانية لجانب الكرخ**. بغداد: المؤسسة العامة للآثار والتراث، ١٩٨٧.

«قانون التصميم الأساسي لمدينة بغداد.» **الوقائع العراقية** (أمانة بغداد): العدد ٢١٢٥، ١٩٧٢.

الأجنبية

Al-Haidary, Ali. «Bagdad ohne Märchenzauber.» *Neue Heimat*: Heft 5, 1975.

_____. «U. Gräfe, Bernhard, Städtebau im Irak.» *Neue Heimat*: Heft 12, 1974.

_____. «Perspektiven des Wohnungsbaus im Irak.» *Architektur der DDR*: Heft 3, 1983.

Al-Azzawi, Subhi. «Oriental Houses in Baghdad: Concepts, Types and Categories, part I and II,» in: Paul Oliver (ed.). *Shelter and Society*. London: Barrie and Rockliff the Cresset P., 1969.

Bennett, K. «Iraq Courtyard Houses.» *Architectural Review* (London): 1968.

Bianca, Stefano. *Hofhaus und Paradiesgarten: Architektur und Lebensformen in der islamischen Welt*. Munchen: C. H. Beck, 1991.

Brolin, Brent C. *Architecture in Context: Fitting New Buildings with Old*. New York: Van Nostrand Reinhold, 1980.

Conservation of Traditional Houses. Baghdad: Amanet Al-Assima (Mayoralty of Baghdad), 1984.

Fethi, Ihsan. *The Architectural Heritage of Baghdad*. London: Iraqi Cultural Centre, 1979.

Gräfe, Bernhard, «Planen und Bauen in der Republik Irak.» *Architektur der DDR*: Heft 4, 1976.

Gulick, John. «Baghdad: Portrait of a City in Physical and Cultural Change.» *Journal of the American Institute of Planners*: vol. 33, no. 4, July 1967.

Integrated Capital Development Plan of Baghdad 2001. Baghdad: Amanet Al-Assima (Mayoralty of Baghdad), 1986.

Master Plan for Baghdad: Principles and Conclusions. Warsaw: Polservice Consulting Engineers, 1967.

Miglus, Peter A. *Städtische Wohnarchitektur in Babylonien und Assyrien*. Mainz: Verlag Philipp von Zabern, 1999. (Baghdader Forschungen; band 22)

Muller, V. «Types of Mesopotamian House.» *Journal of the American Oriental Society*: vol. 60, June 1940.

Reuter, O. «Das Wohnhaus in Bagdad und anderen Städten des Irak.» (Dissertation T. H. Dresden, Verlag E. Wasmuth, Berlin 1910).

Warren, John. «The Courtyard Houses of Baghdad: The Literary Review.» in: Naim Attallah, *The Arab Cultural Scene: A Literary Review Supplement*. London: Namara Press, 1982.

____ and Ihsan Fethi. *Traditional Houses in Baghdad*. Horsham, England: Coach Pub. House, 1983.

___, Mahmood Al-Ali and Roy Worskett. *Conservation and Redevelopment of the Area around the Al Kadhimain Shrine in Kadhimiyeh - Baghdad*. Horsham, England: Coach Pub. House, 1980.